



نادية الملكية

العولمة التي نريد

نشرت مجلة التسامح - التفاهم في عددها السابع مقالاً بعنوان «الأخلاق والعولمة» للمفكر الألماني كلرزمان، والذي ناقش فيه العلاقة المتوترة بين الأخلاق والعولمة، مسلطاً الضوء على قراءات الفكر الإنساني لها بين مؤيد ومعارض، ومحاولاً الوصول إلى رؤية جديدة تجمع بين مفهوم العولمة وبين تطبيقاتها الفعلية.

المحلية؛ إذ يصبح الاقتصاد المحلي خارج الضبط والتحكم مع انفتاح الأسواق على بعضها، كما يرون وراء العولمة قيماً مادية بحتة، تتعاطم معها أطماع الشركات الكبرى. ومن ناحية أخرى فالانفتاح التقني سيجعل الانترنت أداة لتسويق العنف كما يرى المعارضون.

ومهما يكن من أمر فإنه لا يمكن أن نجعل من هذه التداخيات سبباً لإيقاف هذا المشروع الكوني الكبير، إننا في الحقيقة لا نستطيع إيقافه أصلاً! كم من الدول التي قررت في فترة ما أن تغلق أبوابها عن العالم ولم تكن لتتجح. هي إذن - كما يقول كلرزمان - دعوة لتطوير منظومة قيم اقتصادية وثقافية وأخلاقية تتناسب مع هذا الانفتاح الهائل.

إننا إن لم نتجاوز هذه الإشكالية سنضع العولمة وجهاً لوجه في صراع أمام الهوية. إن العولمة في جوهرها مشروع لا يفرض النمطية ولا يسعى للدوبان، في الوقت الذي لا يمكن أن نجعل الهوية - كما يعيشها الواقع اليوم - متنوعة تعترف بالاختلاف! لأننا في الحقيقة نكتلات اجتماعية أيضاً، شكلتنا منعطفات التاريخ الكبرى، وما زالت تقود بعضنا أيديولوجية مصنعة لا تعترف بنسبية الحق والباطل ولا تريد أن تفتح أبوابها لاستقبال الآخر. يقول علي حرب في كتابه (حديث النهايات: فتوحات العولمة ومازق الهوية): «نحن أحوج ما نكون إلى أنسنة عقائدنا وشرائعنا ونظمتنا للحد من منازع الاستبداد التي تسود العلاقات السياسية في المجتمعات العربية، أو لكسر منطق التعصب والإقصاء الذي يحكم العلاقات بين الجماعات والطوائف الدينية أو الوطنية، بهذا المعنى فالمطلوب منا أن ننتقد بالذات إنسانيتنا لفتح آفاق جديدة أمام العلاقات بين الناس يأخذ بعين الاعتبار قيم التواصل والشراكة والوساطة والتبادل».

ما أود قوله وما أراد كلرزمان إبعائه هو أن العولمة مشروع إنساني قابل للتفاوض، والعالم مسرح كبير للتغيير، والخطوة القادمة التي يجب أن نسير بها هي أن نجعل العولمة قوة فاعلة وداعمة للمشروع الحضاري الكبير؛ من خلال تفعيل جوهرها، ومجاوزة المواجهة الحامية لدعاتها، وأن يتجاوزوا هم أيضاً مرحلة تجاهل الانتقادات الموجهة لأصحاب القرار في العالم، وكما يقول كلرزمان: «الأمم المتحدة واليونسكو أدوات لخدمة الناس، وكل من يقول بالعولمة يقول بوحدانية الإنسانية ووحدة مظاهرها».



وبين ما تمارسه فعلياً تمهد لجعل الإنسانية في فصام حضاري بين القيم والمثل وبين السلوك والممارسة، كما أنها تختزل مفهوم التآلف والوحدة في جعل العالم سوقاً مفتوحاً لمنتجات الدول المهيمنة، وجعل العالم الثالث - كما سمته العولمة المقصية - ضحية للأعمال الاقتصادية الكبرى. كما أن العولمة - كما يرى كلرزمان - لو استمرت في تجاهل الشعوب والعمل ضدها فإن الجماعات ستميل إلى العنف، وستصبح أقل حماسة لمشروع دولة القانون والديموقراطية، وواقع الحال اليوم يشهد بذلك.

يأخذنا كلرزمان بعد ذلك لعرض آراء مناصري العولمة ومعارضيه، وهو - بنظري - منهج منصف للقارئ؛ إذ لم يظهر الكاتب ميله إلى أي من الفريقين، بل أوضح في كل جانب الانعكاسات والتداخيات. فالوأيديون يرون فيها سبيلاً لإيجاد اقتصاد مؤهل، وفرصة لتنمية العلاقات بين الدول، واعتراف كل ثقافة بالثقافات الأخرى وبالتالي يسعى الجميع لتطبيق حقوق الإنسان، كما إن العولمة ستتيح وسائل اتصال متقدمة وتقنيات جديدة، وستخلق الديمقراطية.

نعود لنقول إن بعض هذه الأهداف السامية للعولمة تقييد وسط مطامع الكبار، وبالعودة إلى الواقع يصعب تصديق أن العولمة حققت كلياً المساواة وطبقت حقوق الإنسان، لكن وكما يقول كلرزمان: «البشر هم الذين أرادوا العولمة، وهم الذين صنعوها. ولذلك يستطيع البشر أيضاً أن يعدلوا مساراتها، وأن يوجهوها حسب مصالحهم العامة».

أما معارضو العولمة فيرون فيها خطراً على السوق

وقد استخدم كلرزمان منهجاً أكاديمياً في طرح القضية؛ فقد بدأ بتعريف كل من الأخلاق والعولمة والأمم المتحدة، بوصف هذه الأخيرة واحدة من تطبيقات العولمة اليوم. وتوقف عند تعريفه للعولمة، فقد عرفها بأنها «تزايد العلاقات العابرة للدول في شتى المجالات، رابطاً ظهورها بسياق تاريخي هو «ظهور الرأسمالية»، وبالرغم من أن هذا التعريف يحصر المفهوم في السلوك دون النتيجة، ولا يقف على الإشكالية، لكنه تعريف منصف بالمقارنة مع التعريفات التي تجعل العولمة اقتصادية المفهوم أو سياسية المقصد أو ثقافية التأثير.

ثم ينتقل كلرزمان إلى عرض مشكلة الدراسة والتي تتلخص في التناقض الواضح بين مبادئ العولمة السامية وبين ما يمارسه دعائها اليوم، والحاجة الملحة لاستراتيجية أخلاقية تعاونية تضمن تحقيق قيم العدل والمساواة في العالم، وإعادة النظر في صلاحية الشعارات التي ترفعها العولمة وإمكانية تطبيقها. والحقيقة أن هذه الدعوة تتطلب منا الوقوف على نقاط أساسية هامة:

- إن القيم التي تبنتها العولمة في جوهرها تدعو إلى المساواة والحرية، وترفض الظلم والاضطهاد وهي الفكرة التي أسست لها جميع الديانات، وقامت عليها الحضارات القديمة، وتحدث عنها الفلاسفة والمنظرون، فهي إذن ليست مشروعاً غريباً على الإنسانية، لكن الغريب - كما قال الشاعر - أن يكون «الفعل دون الشامخات ركام»؛ فالخطاب التنظيري لدعاة العولمة تعسف به ممارساتهم الحقيقية، وتنفيذهم الديقكتاتورية المقصية للأحر، والقائمة على تحقيق الربح المادي والسيادة السياسية، وتوفير متطلبات الرفاهية لشعوبهم في الوقت الذي تموت الأرواح في العالم النامي هدرًا.

- إن التاريخ الإنساني والشرائع السماوية أثبتت أن الحضارات التي قامت على التفريق بين اللون والعرق والدين لم تدم طويلاً، ولهذا جاء آخر تشريع سماوي برسالة عالمية؛ فالإسلام في خطابه لا يقر العنصرية، بل يعتبر الناس أمة واحدة: (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون). ويخاطبهم على أساس العبودية لله لا على أساس تصنيفات أخرى، (يا أيها الذين آمنوا)، (يا أيها الذين كفروا)، (يا أيها الناس). لكن ما أود قوله أن هذه العالمية في الوقت ذاته لا يجب أن تفرض الهيمنة والدوبان، ولا أن تدعو للانصهار التام، بل تقر الاختلاف الثقافي، وتؤسس للتقارب والتآلف، وهذا ما دعا إليه الإسلام أيضاً: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا).

- إن العولمة في تناقضها بين ما ترفعه من شعارات